

## وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

أبرز عناوين

**News Brief**

(21 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

### الإسكوا/ESCWA

- «الإسكوا» تحذر من تداعيات النمو السكاني في الدول العربية ([المصري اليوم](#))
- جميل السيد: تلامذة الجامعة اللبنانية يأتون بكراسي من منازلهم! ([قناة الجديد](#))
- بعد الأوتوستراد الذي يخطف الطلاب.. صور صادمة من داخل صف بالجامعة اللبنانية ([Lebanon24](#))
- أبو الغيط يؤكد الدول العربية تمتلك إمكانيات هائلة لتحقيق التقدم ([فلسطين اليوم](#))
- خبراء: شراكة القطاعين العام والخاص مهمة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي ([الشرق](#))
- ثابت: نصف تريليون دولار خسائر المنطقة العربية من النزاعات المسلحة ([الشرق](#))
- السيد عن اوضاع الطلاب بالجامعة بزحمة: أين وزارة التربية والتعليم الواطي ([النشرة](#))
- اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادي ([الشرق](#))
- "الإسكوا" تحذر من تداعيات النمو السكاني في الدول العربية ([البوابة نيوز](#))
- مصر تدعو إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية ([الشرق](#))
- السيد: أين وزارة التربية والتعليم العالي؟... عفواً التعليم الواطي! ([IMLEBANON](#))
- مسؤول أممي : النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحق بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف تريليون دولار ([Dmc News](#))
- 12 توصية لمؤتمر اتحاد المصارف العربية حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص ([البشائر](#))
- «ثابت» يحذر من تداعيات الارتفاع المتزايد للنمو السكاني بالوطن العربي ([شبكة سبق](#))
- نائب الأمين التنفيذي للإسكوا: البطالة والهجرة والكثافة السكانية أهم معوقات التنمية المستدامة ([أهل مصر](#))
- أمين عام "الإسكوا" : تيسير التجارة البينية يرفع الناتج الإجمالي العربي 3% ([العرب اليوم](#))
- مسؤول أممي : النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحق بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف تريليون دولار ([جريدة النهار المصرية](#))
- السنيورة ممثلاً الحريري في المؤتمر المصرفي العربي ([اللواء](#))
- المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية يناقش قضايا شراكة القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية ([الشعب اليومية أونلاين](#))
- ثلثا العرب يعيشون تحت خط الفقر المائي ([الخليج 365](#))
- المصارف العربية تشدد على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة (وكالة الأنباء الكويتية [كونا](#))
- الجراح: شراكة القطاعين العام والخاص تُحقّق التنمية المستدامة ([البشائر](#))
- اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادي ([اليوم السابع](#))
- ندوة لليونسكو في القاهرة حول التعليم الجامع والدمج التربوي للأطفال ذوي الإعاقة في دول الأزمات ([الوكالة الوطنية للإعلام](#))
- توقيع مذكرة تفاهم بين الإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا ([بانيت](#))

- اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادي ([شبكة الفرسان](#))

## الإسكوا/ESCWA

«الإسكوا» تحذر من تداعيات النمو السكاني في الدول العربية (المصري اليوم)

الإثنين 19-11-2018

حذر منير ثابت، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي، على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات العربية إلى تحقيقها بأبعادها الثلاث، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

جاء ذلك خلال فعاليات النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، بعنوان «الانطلاق نحو العمل»، والمنعقد تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، بمقر جامعة الدول العربية، بحضور الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والدكتور على المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، وأحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ولفت «ثابت» إلى أن عدد سكان المنطقة العربية تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى العام الجاري، حتى وصل عدد السكان إلى 400 مليون نسمة، ومتوقع أن يرتفع ليصل إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و630 مليون نسمة بمنتصف القرن الحالي، مع تضاعف عدد سكان الجزائر والسودان والعراق واليمن.

وأضاف أنه إلى جانب الأزمة السكانية، فإن النزوح والهجرة من بلدان الوطن العربي يعد واحداً من أخطر التحديات التي تهدد استدامة العملية التنموية، لاسيما وأن عدد النازحين وصل إلى 35 مليون فرد في عام 2017 مقابل 15 مليون فرد فقط في تسعينات القرن الماضي، والنزوح هو مصير من أبعدهم النزاع والصراعات عن أوطانهم لينضموا إلى من هاجر لأسباب اقتصادية، مشيراً إلى أن هناك 60 مليون فرد على مستوى العالم العربي يعتمد على المساعدات منهم 30 مليون من النساء والفتيات.

وأشار إلى أن تقديرات الإسكوا تشير إلى أن النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحقت بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف ترليون دولار وأدت إلى عجز تجاري بلغ حوالي 250 مليار دولار.

وشدد على أن تلك التحديات التي تواجه العملية التنموية عربياً متعددة وتتفاقم بشكل كبير بفعل النزاعات وهو ما يتطلب جهود منسقة ومتضافرة تراعي التفاوتات في نسب التنمية الاقتصادية بين المناطق والفئات ونسب البطالة والتهميش وازدياد عدد السكان والتغير المناخي.

جميل السيّد: تلامذة الجامعة اللبنانية يأتون بكراسي من منازلهم! [\(قناة الجديد\)](#)  
الأحد 18 تشرين الثاني

نشر النائب جميل السيد عبر "تويتر" صوراً من داخل صفوف كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في زحلة وعلّق قائلاً: "هذا صفّ تلامذة سنة أولى-كلية العلوم-الجامعة اللبنانية-زحلة! 138 تلميذاً دون مقاعد كافية! يأتون بكراسي من منازلهم وعلى الأرض! دولة تستأجر مبنى الإسكوا بـ ١٠ مليون دولار بالسوليدير، وتستكثر إستئجار مبنى بـ ١٠٠ ألف دولار في زحلة! أين وزارة التربية والتعليم العالي؟ عفواً التعليم الواطي.."

بعد الأوتوستراد الذي يخطف الطلاب.. صور صادمة من داخل صف بالجامعة اللبنانية (Lebanon24)  
2018-11-18

نشر النائب جميل السيد صوراً من داخل صف في الجامعة اللبنانية في زحلة، حيث اصطحب بعض الطلاب الكراسي الى الصف لعدم وجود مقاعد كافية .

وعلق السيد على الصورة بالقول: "هذا صفّ تلامذة سنة أولى كلية العلوم في الجامعة اللبنانية بزحلة! ١٣٨ تلميذاً بدون مقاعد كافية!". وأضاف: "يأتون بكراسي من منازلهم وعلى الأرض ."

وتابع: "دولة تستأجر مبنى الإسكوا بـ ١٠ مليون دولار بالسوليدير، وتستكثر إستئجار مبنى بـ ١٠٠ ألف دولار في زحلة!". وسأل: "أين وزارة التربية والتعليم العالي؟".

إشارة الى أنّ طلاب "اللبنانية" في زحلة كانوا نفذوا من قبل عدداً من الإعتصامات المطالبة بتشبيد جسر مشاة على الأوتوستراد السريع، بسبب خطورة اجتيازه، والذي تسبب هذا الوضع بحوادث صدم لعدد من الطلاب من قبل، ويطالب الطلاب بتنفيذ خطة سلامة كي لا يسرق الموت طلاب العلم.

أبو الغيط يؤكد الدول العربية تمتلك إمكانيات هائلة لتحقيق التقدم (فلسطين اليوم)  
الثلاثاء, 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2018

أكد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن الفرص مواتية لتحقيق التقدم المطلوب في التنمية المستدامة، لافتاً إلى أن الدول العربية تمتلك إمكانيات هائلة وفرص النجاح كبيرة، معتبراً أن التنمية بمثابة "الطريق الذهبي للأمن والاستقرار". جاء ذلك خلال افتتاحه، الاثنين، في مقر الجامعة في القاهرة، النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، وهو الحدث الذي اعتبر أبو الغيط، أنه مؤشر جاد على الاستمرارية وعلامة الجدية والتراكم، خاصة بعد أن نجح الأسبوع الأول "العام الماضي"، في توجيه اهتمام المجتمعات وتنوير الرأي العام العربي بأهمية قضايا التنمية المستدامة.

ويعقد الأسبوع العربي، هذا العام تحت شعار "الانطلاق نحو العمل"، ولفت الأمين العام إلى أن اللحظة الحالية هي لحظة فعل وعمل، وليس أمام العالم العربي سوى أن يطلق طاقات أبنائه كافة، ويحشد لها من أجل التنمية والبناء والانطلاق نحو العمل الجاد والمخلص باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأضاف أن التنمية تظل الطريق الذهبي لتحقيق الأمن والاستقرار، اللذين تنشدهما مجتمعاتنا وحكوماتنا العربية على حد سواء، وقال إن التجارب المختلفة فيها بعض التجارب أثبتت بأن تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي، يزيدان من مناعة المجتمعات ويحصنها في مواجهة التحديات المتعلقة بالتطرف والفوضى.

واعتبر أن عملية التنمية في العالم العربي لا تجري في ظروف طبيعية، ولا تحيط بها بيئة مهيأة أو حاضنة، بل على العكس، وحمل استمراراً للعنف والاضطرابات في أنحاء مختلفة من الوطن العربي معوقاً للتنمية، وطالب بإعادة أعمار ما تم تدميره وهدمه بفعل الحروب والنزاعات.

ويعقد هذا الأسبوع بمشاركة الشركاء الرئيسيين للجامعة العربية، وهم البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومصر ممثلة في وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، وتركز فعاليات الأسبوع هذا العام على فكرة الانطلاق نحو العمل.

ويضم نحو 30 جلسة متنوعة تتفاوت بين موضوعات اجتماعية واقتصادية وثقافية، وهناك أكثر من 120 متحدثاً من منظمات إقليمية ودولية ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص، وخبراء إقليميين ودوليين، وفي كلمته، حذر منير ثابت، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا"، من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني في بلدان الوطن العربي، على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات العربية إلى تحقيقها بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولفت ثابت إلى أن عدد سكان المنطقة العربية، تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى العام الجاري، حتى وصل عدد السكان إلى 400 مليون نسمة، ومتوقع أن يرتفع ليصل إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030 و630 مليون نسمة بمنتصف القرن الجاري، مع تضاعف عدد سكان الجزائر والسودان والعراق واليمن.

وأشار أنه إلى جانب الأزمة السكانية، فإن النزوح والهجرة من بلدان الوطن العربي، يشكل واحداً من أخطر التحديات التي تهدد استدامة العملية التنموية، لاسيما أن عدد النازحين وصل إلى 35 مليون فرد في عام 2017، مقابل 15 مليون فرد فقط في تسعينات القرن الماضي.



خبراء: شراكة القطاعين العام والخاص مهمة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي (الشروق)  
الخميس 15 نوفمبر 2018

أكد المشاركون في أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالعاصمة اللبنانية بيروت، أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي الذي يواجه تحديات كبيرة جراء الاضطرابات التي شهدتها في السنوات الأخيرة.

وأكدت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، أن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تمثل إحدى الركائز الرئيسية لتحقيق الأهداف الـ17 لخطة التنمية المستدامة 2030 وما تتطلبه من برامج ومشروعات، تستوجب تضافر مختلف الجهود، وتعبئة كافة الموارد المتاحة لدى الحكومات والقطاع الخاص؛ سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي.

من جانبه، قال الشيخ محمد جراح الصباح رئيس اتحاد المصارف العربية، إن الاهتمام بتحقيق الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص بدأ منذ تسعينيات القرن الماضي، بعد أن تأكد أن التنمية المستدامة تتطلب مثل هذه الشراكة، ومن واقع تجارب الدول المتقدمة.

وأشار إلى أن العالم العربي يواجه تحديات عدة تعوق تحقيق التنمية، وهو ما يتطلب العمل على تذليلها، لافتاً إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لوحظ أن هذا الأمر تتضمنه الخطط الاستراتيجية للتنمية في مصر والسعودية.

وأضاف أن هناك المزيد من الاهتمام لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول التي تحتاج إلى إعادة إعمار البنى التحتية وهي الدول التي تعرضت لاضطرابات في السنوات القليلة الماضية.

من جانبه، أعرب جوزيف طرييه رئيس جمعية مصارف لبنان عن أمله في أن تتشكل الحكومة اللبنانية في أقرب وقت ممكن، حتى يُمكن السير في إجراءات الإصلاح الاقتصادي والنهوض بلبنان، والاستفادة من مقررات مؤتمر سيدر الذي عقد في شهر أبريل الماضي ورصد 11 ملياراً و800 مليون دولار مساعدات.

وأكد أن تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي، لن يحدث إلا عبر شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، تقوم على حشد الطاقات والخبرات لتشغيل المشاريع في مختلف أنواعها، وإعادة هيكلة القطاع العام لزيادة إنتاجيته وتحديث القطاعات وتطويرها عبر الاستفادة من الخبرات التكنولوجية والفنية للقطاع الخاص، بما يخلق فرص عمل جديدة مع الاحتفاظ بملكية القطاع العام للدول.

وأشار إلى أن تجارب العديد من الدول أثبتت أن الشراكة بين القطاعين أمر منتج وفعال، وأن تلك الشراكة توجد الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات، لافتاً إلى أن هذه الشراكة أمر تضمنته خطط التنمية المستدامة التي وضعتها كلا من مصر والسعودية.

وأكد أن تشجيع القطاع المصرفي على المشاركة في عملية تمويل التنمية المستدامة يتطلب حوافز من الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية، خاصة وأن الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى استثمارات ضخمة بمليارات الدولارات، والحكومات وحدها غير قادرة على توفير هذا التمويل.

ولفت إلى أن التقارير الدولية أشارت إلى أن تكلفة خسائر الحروب والصراعات في العالم العربي تجاوزت 900 مليار دولار، وأن المنطقة العربية تحتاج إلى 230 مليار دولار سنويا للتنمية وتلك التكلفة قد تزداد سنويا.

من ناحيته، قال منير ثابت الأمين التنفيذي للإسكوا إن خطة 2030 للتنمية تتطلب ضرورة تضافر الجهود بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني لجعل العملية التنموية قابلة للتحقيق وجعلها مستدامة.

وأشار إلى أن كل قطاع عليه أن يتحمل جانبا من المهام حتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهدافها الـ 17 التي وضعتها الأمم المتحدة، لافتا في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الخاص يحتفظ بمقومات هائلة.

ولفت إلى أن الإسكوا تؤكد ضرورة توافر البيئة التشريعية لتحفيز القطاع الخاص على أداء دوره التنموي، وأنها طرحت حزمة من المقترحات لإنجاح الشراكات مثل إنشاء مرصد إقليمي للشراكة العامة والخاصة وتخصيص نصيب من المحافظ الائتمانية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

من جهته، أكد الدكتور عبدالرحمن الحميدي المدير العام رئيس مجلس الإدارة بصندوق النقد العربي أن الدول العربية تحتاج إلى رفع معدلات النمو إلى مستويات تتجاوز 5% لتحقيق خفض ملموس في البطالة، مشيرا إلى أن مستوى البطالة المتصاعد يعد من أهم التحديات الاقتصادية، بعد أن وصل إلى 15% بما يزيد عن المعدل العالمي بنسبة 5.7%.

وأضاف أن بطالة الشباب العربي أصبحت تتعدى المستويات العالمية، داعيا إلى تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومساهمة القطاع الخاص في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوفير التمويل لمشروعات البنى التحتية والمساهمة في رفع كفاءة القطاع العام.

وشدد على أن هناك فرصا كبيرة للبنوك في الدول العربية، في ضوء الفجوة التمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مشيدا في نفس الوقت بدور البنوك المركزية العربية التي تقوم بجهود ملموسة لدعم سلامة ومثانة القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته في تمويل النشاط الاقتصادي.

ثابت: نصف تريليون دولار خسائر المنطقة العربية من النزاعات المسلحة (الشرق)  
الخميس 19 نوفمبر 2018

حذر منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي، على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات العربية إلى تحقيقها بأبعدها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولفت "ثابت"، إلى أن عدد سكان المنطقة العربية تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى العام الحالي، حتى وصل عدد السكان إلى 400 مليون نسمة، ومتوقع أن يرتفع ليصل إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و630 مليون نسمة بمنتصف القرن الحالي، مع تضاعف عدد سكان الجزائر والسودان والعراق واليمن.

وأضاف أنه إلى جانب الأزمة السكانية، فإن النزوح والهجرة من بلدان الوطن العربي واحداً من أخطر التحديات التي تهدد استدامة العملية التنموية، لاسيما وأن عدد النازحين وصل إلى 35 مليون فرد في عام 2017 مقابل 15 مليون فرد فقط في تسعينات القرن الماضي، والنزوح هو مصير من أبعدهم النزاع والصراعات عن أوطانهم لينضموا إلي من هاجر لأسباب اقتصادية، مشيراً إلى أن هناك 60 مليون فرد علي مستوى العالم العربي يعتمد علي المساعدات منهم 30 مليون من النساء والفتيات.

وأشار إلى أن تقديرات الاسكوا تشير إلي أن النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحقت بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف تريليون دولار وأدت إلى عجز تجاري بلغ حوالي 250 مليار دولار.

وشدد على أن تلك التحديات التي تواجه العملية التنموية عربياً متعددة وتتفاقم بشكل كبير بفعل النزاعات وهو ما يتطلب جهود منسقة ومتضافرة تراعي التفاوتات في نسب التنمية الاقتصادية بين المناطق والفئات ونسب البطالة والتهميش وازدياد عدد السكان والتغير المناخي.

جاء ذلك خلال فعاليات النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بعنوان الانطلاق نحو العمل والمنعقد تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي بمقر جامعة الدول العربية، خلال الفترة من 19 - 22 نوفمبر الجاري، وذلك بحضور الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والدكتور علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية وأحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد عن اوضاع الطلاب بالجامعة بزحلة:أين وزارة التربية والتعليم الواطي ([النشرة](#))  
الأحد ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٨

نشر النائب اللواء جميل السيد مجموعة من الصور لتلامذة في كلية العلوم بالجامعة اللبنانية في زحلة وعلق قائلاً: "١٣٨ تلميذاً دون مقاعد كافية يأتون بكراسي من منازلهم وعلى الأرض"، مضيفاً: "دولة تستأجر مبنى الإسكوا بـ ١٠ مليون دولار بالسوليدير وتستكثر إستئجار مبنى بـ ١٠٠ ألف دولار في زحلة"، متسائلاً: "أين وزارة التربية والتعليم العالي؟ ، عفوا التعليم الواطي".

## اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى (الشرق) 19 تشرين الثاني ٢٠١٨

أوصى، اتحاد المصارف العربية، فى نهاية المؤتمر المصرفى العربى، الذى عقد فى بيروت، بتعبئة كافة الموارد المتاحة لتعزيز الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والقطاعات المصرفية والجامعات ومراكز البحوث العلمية، وتطوير برامج وطنية متخصصة تهدف إلى تحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى لرواد الأعمال العرب.

وأكد المؤتمر على توجيه استثمارات جديدة نحو البنية التحتية المستدامة التى تساعد المدن والعواصم العربية على التكيف مع تغير المناخ وغيرها من التحديات، وتعطى زخمًا للنمو الإقتصادى والاستقرار الاجتماعى، وتفعيل دور القطاع المالى عبر تكاتف الجهود بين الحكومات والبنوك المركزية والمصارف لتعزيز الشمول المالى من خلال دعم وتطوير وتبنى ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع خاصة الفقيرة منها، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى القنوات المالية الرسمية.

ولفت المؤتمر إلى توفير ما يعرف بـ"التمويل المستدام" الذى يتم من خلاله دمج قضايا البيئة وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية فى فكر وممارسات المصارف والمؤسسات المالية، ومشاركة القطاع الخاص فى دعم وتنفيذ مشاريع تعنى بالبنية التحتية لطالما قدمها القطاع العام منفردًا، مثل المستشفيات والمدارس والطرق والجسور والأنفاق ومحطات المياه والكهرباء والصرف الصحى، وتبنى الحكومات العربية توجيهًا جادًا للتحويل إلى مجتمع رقمى، وتحفيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتحقيق الشمول المالى كأحد الدعامات لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

وأكد اتحاد المصارف العربية على دعم المؤسسات المالية فى تبنى أفضل البرامج والتجارب التى أثبتت نجاحها وفعاليتها فى إطار التمكين الإقتصادى للشباب والمرأة، التى تشمل على الربط بين الخدمات المالية وغير المالية، وتمويل وتطوير البنى التحتية الإقتصادية على سبيل المثال الأقطاب الزراعية وآليات الإحتضان "المرئى والإفتراضى" والمناطق الحرة والصناعية وربطها بآليات وبرامج ريادة الأعمال، وتوسيع وتطوير الخدمات المالية القائمة كصناديق رأس المال الإستثمارى والتمويل الملائكى والتمويل الجماعى بالإضافة إلى تطوير آليات تمويلية تتوافق مع التمويل الإسلامى.

وأكد المؤتمر على تحفيز وإطلاق العنان للإبتكار والإبداع لدى الشباب من خلال تطوير وتحديث مناهج التعليم التى تأخذ بعين الاعتبار ربط التعليم بالإبتكار والإحتضان مما يؤدى إلى ريادة الأعمال، وتشجيع الإستثمار والتعاون والشراكات بين رواد الأعمال لتحقيق النمو الإقتصادى.

وتركزت أوراق المتحدثين ومداخلاتهم خلال جلسات المؤتمر على الآليات التى توفرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة.

وألقى كلمات خلال المؤتمر رئيس وزراء لبنان السابق، فؤاد السنيورة، ممثلًا لرئيس وزراء لبنان، سعد الحريرى، ورياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة

والإصلاح الإدارى فى مصر، والشىخ محمد جراح الصباح، رئيس اتحاد المصارف العربىة، والدكتور عبد الرحمن عبد الله الحمىدى، الرئيس والمدير العام لصندوق النقد العربى، والدكتور جوزف طربىه، رئيس جمعىة مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولى للمصرفىين العرب، ومحمد شقىر، رئيس الهىئات الاقصادىة فى لبنان، ومنىر تابت، الأمين التنفىذى بالإنابة لمنظمة الإسكوا.

وأقام اتحاد المصارف العربىة، تحت رعاىة رئيس مجلس الوزراء اللبنانى، سعد الحرىرى ممثلاً برئيس الوزراء السابق، فؤاد السنىورة، المؤتمر المصرى السنوى، على مدار يومىن، فى العاصمة اللبنانىة، بىروت، بحضور ما يزيد عن 1000 شخسىة اقصادىة ومالىة ومصرفىة لبنانىة وعربىة وأجنبىة بمن فىهم وزراء مال واقتصاد ومحاظى بنوك مركزىة ورؤساء بنوك ومؤسسات مالىة.

"الاسكوا" تحذر من تداعيات النمو السكاني في الدول العربية (البوابة نيوز)  
الإثنين 19/نوفمبر/2018

حذر منير ثابت، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"، من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي، على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات العربية إلى تحقيقها بأبعدها الثلاث، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. جاء ذلك خلال فعاليات النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، بعنوان "الانطلاق نحو العمل"، والمنعقد تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، بمقر جامعة الدول العربية، بحضور الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والدكتور علي المصليحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، وأحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ولفت "ثابت" إلى أن عدد سكان المنطقة العربية تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى العام الجاري، حتى وصل عدد السكان إلى 400 مليون نسمة، ومتوقع أن يرتفع ليصل إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و630 مليون نسمة بمنتصف القرن الحالي، مع تضاعف عدد سكان الجزائر والسودان والعراق واليمن.

وأضاف أنه إلى جانب الأزمة السكانية، فإن النزوح والهجرة من بلدان الوطن العربي يعد واحداً من أخطر التحديات التي تهدد استدامة العملية التنموية، لاسيما وأن عدد النازحين وصل إلى 35 مليون فرد في عام 2017 مقابل 15 مليون فرد فقط في تسعينات القرن الماضي، والنزوح هو مصير من أبعدهم النزاع والصراعات عن أوطانهم لينضموا إلي من هاجر لأسباب اقتصادية، مشيراً إلي أن هناك 60 مليون فرد علي مستوى العالم العربي يعتمد علي المساعدات منهم 30 مليون من النساء والفتيات.

وأشار إلى أن تقديرات الاسكوا تشير إلي أن النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحقت بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف ترليون دولار وأدت إلى عجز تجاري بلغ حوالي 250 مليار دولار. وشدد على أن تلك التحديات التي تواجه العملية التنموية عربياً متعددة وتتفاقم بشكل كبير بفعل النزاعات وهو ما يتطلب جهود منسقة ومتضافرة تراعي التفاوتات في نسب التنمية الاقتصادية بين المناطق والفئات ونسب البطالة والتهميش وازدياد عدد السكان والتغير المناخي.

مصر تدعو إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية (الشروق)  
الإثنين 19 نوفمبر 2018

«الاسكوا» تحذر من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني على جهود التنمية المستدامة بالمنطقة

أكدت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والإصلاح الإداري أن فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثانية تأتي بهدف التنسيق والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 والانطلاق بالشرابات نحو تحقيق أهداف المجتمعات العربية، والعمل على إيجاد الحلول لقضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وقالت الدكتورة هالة السعيد في كلمة مصر التي ألقته نيابة عن الرئيس عبدالفتاح السيسي في الجلسة الافتتاحية للأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي انطلقت أعماله اليوم بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية- إن انعقاد فعاليات هذا الأسبوع يأتي في وقت يشهد فيه العالم أجمع، وفي القلب منه منطقتنا العربية، ظروفًا ومتغيرات اقتصادية وسياسية متسارعة في غاية الأهمية تفرض مزيدًا من الأعباء والتحديات وتؤثر على الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق التنمية وتتطلب منا مضاعفة الجهود والعمل الجاد.

وأضافت أن الدول العربية كانت سباقة سواء في الإطار الجماعي أو الوطني في الالتزام بالأهداف الأممية لخطة التنمية المستدامة 2030، حيث أبدت الدول العربية التزامها بهذه الأهداف الإنمائية في إطار جامعة الدول العربية، وبإدارة القادة العرب خلال القمة العربية الـ27 التي عقدت في نواكشوط عام 2016 باتخاذ قرار يقضي بإنشاء آلية عربية تتولى متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، وتم تفعيل ذلك بإنشاء اللجنة العربية للتنمية المستدامة لرصد ومتابعة تحقيق تلك الأهداف وتقديم الدعم لجهود الدول العربية في تنفيذ خططها الوطنية، هي تعد تأسيسًا لعمل عربي مشترك في مجال التنمية المستدامة وإحدى الآليات التي يمكن أن نعول عليها لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.

وأضافت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، أن جميع الدول العربية كانت سباقة في وضع خطط للتنمية المستدامة بعدما أعلنت الأمم المتحدة أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مؤكدة أن مصر كانت من أوائل تلك الدول، فليها خطة محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأضافت هالة السعيد في تصريح للصحفيين على هامش افتتاح الأسبوع العربي للتنمية المستدامة- أن الدول العربية كانت من الدول التي استطاعت تحقيق مراجعة طوعية في الأمم المتحدة لتؤكد التزامها بتحقيق التنمية المستدامة.

وأشارت إلى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة أهمية تكاتف المؤسسات المالية الدولية والإقليمية للتعاون مع الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية. وأوضحت أن الشراكة الفاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لها أهمية كبرى في تحقيق هذه الأهداف التنموية.



ومن جانبه، دعا أحمد أبو الغيط أمين عام الجامعة العربية لإطلاق شراكة حقيقية ومثمرة بين الحكومات والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن دور الدولة وحضورها في المجالات التنموية لا غنى عنه في المنطقة العربية، مضيفاً أن التحدي الحقيقي يكمن في رسم دور للدولة لا يؤدي لخنق القطاع الخاص ومزاحمته والقضاء على الحافز الذي يدفعه للنجاح والابتكار، إلى جانب خلق علاقة ناجحة بين القطاعين الحكومي والخاص، تؤدي إلى ازدهارهما معاً.

جاء ذلك في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للأسبوع العربي الثاني للتنمية المستدامة، الذي عقد اليوم بمقر الجامعة العربية، بحضور الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والإصلاح الإداري.

وقال «أبو الغيط» إن عقد هذا الأسبوع للعام الثاني على التوالي هو مؤشر جاد على الاستمرارية وعلامة الجدية والتراكم، خاصة بعد أن نجح الأسبوع الأول (العالم الماضي) في توجيه اهتمام المجتمعات وتنوير الرأي العام العربي بأهمية قضايا التنمية المستدامة.

وأشار إلى أنه يعقد الأسبوع العربي هذا العام تحت شعار «الانطلاق نحو العمل»، مضيفاً أن اللحظة الحالية هي لحظة فعل وعمل، وليس أمام العالم العربي سوى أن يطلق كافة طاقات أبنائه ويحشد لها من أجل التنمية والبناء، إذ لا يخفى أن الانطلاق نحو العمل الجاد والمخلص هو السبيل الوحيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باعتباره السبيل الوحيد أيضاً لمواجهة التحديات التنموية، وهي بالتأكيد الأخطر والأكثر إلحاحاً من بين جملة التحديات الخطيرة التي تواجه بلادنا العربية.

ونوه بأن التنمية تظل الطريق الذهبي لتحقيق الأمن والاستقرار الذين تنشدهما مجتمعاتنا وحكوماتنا العربية على حد سواء، وقد أثبتت التجارب المختلفة، بما فيها بعض التجارب العربية الناجحة والمبشرة، بأن تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي يزيد من مناعة المجتمعات ويحصنها في مواجهة التحديات المتعلقة بالإرهاب والتطرف والفوضى.

من جانبه، حذر منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا»، من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي، على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات العربية إلى تحقيقها بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

جاء ذلك في كلمة له خلال فعاليات النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بعنوان «الانطلاق نحو العمل»، والمنعقد تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي بمقر جامعة الدول العربية، بحضور الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وأحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ولفت «ثابت» إلى أن عدد سكان المنطقة العربية تضاعف أكثر من 3 مرات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى العام الحالي، حتى وصل عدد السكان إلى 400 مليون نسمة، ومتوقع أن يرتفع ليصل إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و630 مليون نسمة بمنتصف القرن الحالي، مع تضاعف عدد سكان الجزائر والسودان والعراق واليمن.

وأضاف أنه إلى جانب الأزمة السكانية، فإن النزوح والهجرة من بلدان الوطن العربي يعد واحداً من أخطر التحديات التي تهدد استدامة العملية التنموية، لاسيما وأن عدد النازحين وصل إلى 35 مليون فرد في عام

2017 مقابل 15 مليون فرد فقط في تسعينات القرن الماضي، والنزوح هو مصير من أبعدهم النزاع والصراعات عن أوطانهم لينضموا إلى من هاجر لأسباب اقتصادية، مشيرًا إلى أن هناك 60 مليون فرد على مستوى العالم العربي يعتمد على المساعدات منهم 30 مليون من النساء والفتيات.

وأشار إلى أن تقديرات الاسكوا تشير إلى أن النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحقت بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف تريليون دولار وأدت إلى عجز تجاري بلغ حوالي 250 مليار دولار.

وشدد على أن تلك التحديات التي تواجه العملية التنموية عربيًا متعددة وتتفاقم بشكل كبير بفعل النزاعات وهو ما يتطلب جهود منسقة ومتضافرة تراعي التفاوتات في نسب التنمية الاقتصادية بين المناطق والفئات ونسب البطالة والتهميش وازدياد عدد السكان والتغير المناخي.

السيد: أين وزارة التربية والتعليم العالي؟... عفواً التعليم الواطي! (IMLEBANON)  
November 18, 2018

نشر النائب جميل السيد صوراً لطلاب في كلية العلوم- زحلة معلقاً: “هذا صفّ تلامذة سنة أولى-كلية العلوم- الجامعة اللبنانية-زحلة! 138 تلميذاً دون مقاعد كافية، يأتون بكراسي من منازلهم وعلى الأرض.”

وتابع عبر حسابه على “تويتر”: “دولة تستأجر مبنى الإسكوا بـ10 مليون دولار بالسوليدير، وتستكثر إستئجار مبنى بـ100 ألف دولار في زحلة”.

وسأل: “أين وزارة التربية والتعليم العالي؟ عفواً التعليم الواطي”؟

مسؤول أممي : النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحق بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف ترليون دولار (Dmc News)  
19 نوفمبر 2018

مسؤول أممي : ارتفاع وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي ابرز التحديات امام تحقيق التنمية المستدامة

حذر منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا" ، من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي، على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات العربية إلي تحقيقها بأبعدها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولفت "ثابت"، إلى أن عدد سكان المنطقة العربية تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى العام الحالي، حتى وصل عدد السكان إلى 400 مليون نسمة، ومتوقع أن يرتفع ليصل إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و630 مليون نسمة بمنتصف القرن الحالي، مع تضاعف عدد سكان الجزائر والسودان والعراق واليمن.

## 12 توصية لمؤتمر اتحاد المصارف العربية حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص (البشائر)

تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري ممثلاً بدولة الرئيس فؤاد السنيورة، انعقد المؤتمر المصرفي العربي السنوي يومي 15 و16 نوفمبر في فندق فينيسيا – بيروت لبنان، بحضور ما يزيد عن 1000 شخصية اقتصادية ومالية ومصرفية لبنانية وعربية وأجنبية بمن فيهم وزراء مال وإقتصاد ومحافظو بنوك مركزية ورؤساء بنوك ومؤسسات مالية.

وقد تعاقب على الكلام في الجلسة الافتتاحية كل من:

الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

محمد شقير، رئيس الهيئات الإقتصادية في لبنان

منير ثابت، الأمين التنفيذي بالإنابة لمنظمة الإسكوا

الشيخ محمد جراح الصباح، رئيس إتحاد المصارف العربية

الدكتور عبد الرحمن عبد الله الحميدي، الرئيس والمدير العام لصندوق النقد العربي

معالي الوزيرة الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر

رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان

دولة الرئيس فؤاد السنيورة، ممثلاً دولة الرئيس سعد الحريري

ثم تم تكريم كل من عبد الرحمن عبد الله الحميدي بمنحه جائزة "الرؤية القيادية"، والسيد عبدالله السعودي بمنحه جائزة "الشخصية المصرفية العربية".

وقد تركزت أوراق المتحدثين ومداخلاتهم خلال جلسات المؤتمر على الآليات التي توفرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة.

وعليه، انتهى المؤتمر إلى اعتماد التوصيات التالية:

1. تعبئة كافة الموارد المتاحة لتعزيز الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والقطاعات المصرفية والجامعات ومراكز البحوث العلمية.
2. تطوير برامج وطنية متخصصة تهدف إلى تحفيز الابتكار والتمكين الإقتصادي لرواد الأعمال العرب.

3. توجيه إستثمارات جديدة نحو البنية التحتية المستدامة التي تساعد المدن والعواصم العربية على التكيف مع تغير المناخ وغيرها من التحديات، وتُعطي زخماً للنمو الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي .

4. تفعيل دور القطاع المالي عبر تكاتف الجهود بين الحكومات والبنوك المركزية والمصارف لتعزيز الشمول المالي من خلال دعم وتطوير وتبني إبتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع خاصة الفقيرة منها، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى القنوات المالية الرسمية .

5. توفير ما يُعرف بـ "التمويل المستدام" والذي يتم من خلاله دمج قضايا البيئة وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية في فكر وممارسات المصارف والمؤسسات المالية.

6. مشاركة القطاع الخاص في دعم وتنفيذ مشاريع تُعنى بالبنية التحتية لطالما قدمها القطاع العام منفرداً، مثل المستشفيات والمدارس والطرق والجسور والأنفاق ومحطات المياه والكهرباء والصرف الصحي.

7. تبني الحكومات العربية توجهاً جاداً للتحوّل الى مجتمع رقمي، وتحفيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتحقيق الشمول المالي كأحد الدعائم لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمستدامة .

8. دعم المؤسسات المالية في تبني أفضل البرامج والتجارب التي أثبتت نجاحها وفعاليتها في إطار التمكين الإقتصادي للشباب والمرأة، والتي تشمل على الربط بين الخدمات المالية وغير المالية.

9. تمويل وتطوير البنى التحتية الإقتصادية على سبيل المثال الأقطاب الزراعية وآليات الإحتضان (المرئي والإفتراضي) والمناطق الحرة والصناعية وربطها بالبيانات وبرامج ريادة الأعمال .

10. توسيع وتطوير الخدمات المالية القائمة كصناديق رأس المال الإستثماري والتمويل الملائكي والتمويل الجماعي بالإضافة إلى تطوير آليات تمويلية تتوافق مع التمويل الإسلامي.

11. تحفيز وإطلاق العنان للإبتكار والإبداع لدى الشباب من خلال تطوير وتحديث مناهج التعليم والتي تأخذ بعين الإعتبار ربط التعليم بالإبتكار والإحتضان مما يؤدي إلى ريادة الأعمال.

12. تشجيع الإستثمار والتعاون والشراكات بين رواد الأعمال لتحقيق النمو الإقتصادي.

ثم توجه المؤتمر بالشكر والتقدير إلى الدولة اللبنانية، رئيساً وحكومةً وشعباً، على كرم الضيافة وحسن الإستقبال، وتمنوا للبنان الإستقرار والإزدهار.

كما شكروا إتحاد المصارف العربية على جهوده المميزة في متابعة القضايا الإقتصادية والمصرفية العربية.

«ثابت» يحذر من تداعيات الارتفاع المتزايد للنمو السكاني بالوطن العربي (شبكة سبق)  
19 نوفمبر 2018

حذر منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي، على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات العربية الي تحقيقها بأبعدها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولفت "ثابت"، إلى أن عدد سكان المنطقة العربية تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى العام الحالي، حتى وصل عدد السكان إلى 400 مليون نسمة، ومتوقع أن يرتفع ليصل إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و630 مليون نسمة بمنتصف القرن الحالي، مع تضاعف عدد سكان الجزائر والسودان والعراق واليمن. وأضاف أنه إلى جانب الأزمة السكانية، فإن النزوح والهجرة من بلدان الوطن العربي واحدًا من أخطر التحديات التي تهدد استدامة العملية التنموية، لاسيما وأن عدد النازحين وصل إلى 35 مليون فرد في عام 2017 مقابل 15 مليون فرد فقط في تسعينات القرن الماضي، والنزوح هو مصير من أبدهم النزاع والصراعات عن أوطانهم لينضموا إلي من هاجر لأسباب اقتصادية، مشيرًا إلي أن هناك 60 مليون فرد علي مستوي العالم العربي يعتمد علي المساعدات منهم 30 مليون من النساء والفتيات.

وأشار إلى أن تقديرات الاسكوا تشير إلي أن النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحقت بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف ترليون دولار وأدت إلى عجز تجاري بلغ حوالي 250 مليار دولار.

وشدد على أن تلك التحديات التي تواجه العملية التنموية عربيًا متعددة وتتفاقم بشكل كبير بفعل النزاعات وهو ما يتطلب جهود منسقة ومتضافرة تراعي التفاوتات في نسب التنمية الاقتصادية بين المناطق والفئات ونسب البطالة والتهميش وازدياد عدد السكان والتغير المناخي.

جاء ذلك خلال فعاليات النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بعنوان الانطلاق نحو العمل والمنعقد تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي بمقر جامعة الدول العربية، خلال الفترة من 19 - 22 نوفمبر الجاري، وذلك بحضور الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والدكتور علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية وأحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.



نائب الأمين التنفيذي للاسكوا: البطالة والهجرة والكثافة السكانية أهم معوقات التنمية المستدامة (أهل مصر)  
الإثنين 19/نوفمبر/2018

قال العميد منير ثابت، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاسكوا، إن التحديات التي تواجهها المنطقة العربية متفاقمة تستلزم مواجهة بإجراءات عاجلة منسقة ومتكاملة، مؤكداً أن تفاوت نسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والفئات ونسب البطالة والتهمة الاجتماعي وازدياد عدد السكان والتغير المناخي تزيد الاستدامة تعقيداً نظراً لترابط هذه التحديات ببعضها.

وتابع ثابت، خلال كلمته بفاعليات الاسبوع العربي للتنمية المستدامة بالجامعة العربية، إن التحديات التي تواجهها المنطقة تزداد في الدول التي تعاني من أزمات وصراعات مسلحة أو اختلال عسكري كما هو الحال في العديد من دول المنطقة العربية، مبيئاً استحالة معالجة أي من هذه التحديات بمعزل عن الآخر، حيث أن سياسة الاستدامة التنموية تحتاج إلى حلول متكاملة وشاملة والتي هي احدى الرسائل الاساسية لأجندة 2030.

أمين عام "اسكوا": تيسير التجارة البينية يرفع الناتج الإجمالي العربي 3% (العرب اليوم)  
19 نوفمبر 2018

قال منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا "اسكوا" إن تيسير حركة التجارة بين الدول العربية وتسهيل الإجراءات الجمركية يرفع الناتج المحلي 3% ويخفض البطالة بمعدل 4%.

وأضاف في كلمته أمام مؤتمر لجامعة الدول العربية أن النمو السكاني في العالم العربي هو الأسرع وتيرة علي المستوي العالمي إذ تضاعف عدد السكان أكثر من 3 أضعاف منذ عام 1970 ليبلغ حالياً 400 مليون نسمة، مرشحة للزيادة إلي 520 مليون نسمة في عام 2030.

وأضاف أن الاضطرابات الاقتصادية العربية التي حدثت حتي عام 2015 أدت إلي نزوح 35 مليون شخص مقارنة مع 15 مليوناً في التسعينات.

وأضاف أن خسائر الدول العربية من الحروب الأخيرة تصل إلي 500 مليار دولار الأمر الذي خلق عجزاً مالياً تقدر قيمته بنحو 250 مليار دولار.

وأضاف ثابت أن هناك 60 مليون شخصاً في العالم العربي يعتمدون علي المساعدات الإنسانية، و4 من كل 10 أشخاص يعانون من فقر، كما أن واحداً من كل أربعة أشخاص مرشحاً للدخول في دائرة الفقر.

وقال إن ارتفاع الأسعار العالمية واختلال شروط التبادل والهجرة والنزاعات يؤدي إلي مزيد من الفقر بالمنطقة العربية.

وتابع ثابت أن 60 مليون شاب في عداد الباحثين عن فرص عمل بالمنطقة العربية حالياً.

وأوضح أن القطاع العام لم يعد قادراً علي استيعاب مزيد من الأفراد في الوقت الراهن فضلاً عن أن معاناة القطاع الخاص والتحديات التي يواجهها لن تمكنه من اجتذاب مزيد من الشباب الي سوق العمل.

ونوه ثابت إلي أن تمويل التنمية المستدامة تتمثل التحدي الأكبر للدول العربية وخاصة في ظل تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بالمنطقة حيث إن دخول كل دولار يقابله خروج 1.8 دولار الأمر الذي أدى إلي تراجع بنحو 60% منذ عام 2006.

وذكر أن حجم الصناديق السيادية العربية بلغ 3.5 تريليون دولار علاوة علي ودائع تقدر بنحو 230 مليار دولار.

مسؤول أممي : النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحق بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف ترليون دولار (جريدة النهار المصرية)

مسؤول أممي : ارتفاع وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي ابرز التحديات امام تحقيق التنمية المستدامة

حذر منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا" ، من تداعيات الارتفاع المتزايد في وتيرة النمو السكاني ببلدان الوطن العربي، على جهود التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات العربية إلي تحقيقها بأبعدها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولفت "ثابت"، إلى أن عدد سكان المنطقة العربية تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى العام الحالي، حتى وصل عدد السكان إلى 400 مليون نسمة، ومتوقع أن يرتفع ليصل إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و630 مليون نسمة بمنتصف القرن الحالي، مع تضاعف عدد سكان الجزائر والسودان والعراق واليمن.

جاء ذلك خلال فعاليات النسخة الثانية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بعنوان الانطلاق نحو العمل والذي شهدت الجامعة العربية انطلاقتها تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي ، بحضور الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والدكتور علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية وأحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وأضاف أنه إلى جانب الأزمة السكانية، فإن النزوح والهجرة من بلدان الوطن العربي يشكل واحداً من أخطر التحديات التي تهدد استدامة العملية التنموية، لاسيما وأن عدد النازحين وصل إلى 35 مليون فرد في عام 2017 مقابل 15 مليون فرد فقط في تسعينات القرن الماضي، والنزوح هو مصير من أبعدهم النزاع والصراعات عن أوطانهم لينضموا إلي من هاجر لأسباب اقتصادية، مشيراً إلي أن هناك 60 مليون فرد علي مستوي العالم العربي يعتمد علي المساعدات منهم 30 مليون من النساء والفتيات.

وأشار إلى أن تقديرات الاسكوا تشير إلي أن النزاعات المسلحة في مختلف البلدان العربية ألحقت بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف ترليون دولار وأدت إلى عجز تجاري بلغ حوالي 250 مليار دولار.

وشدد على أن تلك التحديات التي تواجه العملية التنموية عربياً متعددة وتتفاقم بشكل كبير بفعل النزاعات وهو ما يتطلب جهود منسقة ومتضافرة تراعي التفاوتات في نسب التنمية الاقتصادية بين المناطق والفئات ونسب البطالة والتهميش وازدياد عدد السكان والتغير المناخي.

السنيرة ممثلاً الحريري في المؤتمر المصرفي العربي (اللواء)  
3 مشروعات رئيسية بالبنى التحتية سنشكّل قاطرة لدفع العجلة الاقتصادية  
16 تشرين الثاني 2018

افتتح اتحاد المصارف العربية ومصرف لبنان، قبل ظهر أمس في فندق «فينيسيا»، المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018 بالتزامن مع مرور 45 عاما على تأسيس اتحاد المصارف، وذلك تحت عنوان «الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اهداف التنمية المستدامة»، برعاية الرئيس المكلف سعد الحريري ممثلاً بالرئيس فؤاد السنيرة وفي حضور الرئيس تمام سلام، وزيرة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري في مصر الدكتورة هالة السعيد، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية المصارف رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طريبيه، رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح، امين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، الأمين التنفيذي بالإنبابة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UN-ESCWA) منير ثابت، رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير، المدير العام رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي، وعدد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والمصرفية العربية والاجنبية وقيادات اقتصادية ومالية ومصرفية وحشد من المهتمين.

بعد النشيد اللبناني واتحاد المصارف العربية وتقديم من القاضي احمد سفر، ألقى الدكتور طريبيه كلمة أكد فيها ان «لا نجاح في تحقيق التنمية المستدامة في عالمنا العربي إلا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص». وقال: «إن موضوع هذه الشراكة هو موضوع بالغ الأهمية، يقوم على حشد الطاقات والموارد والخبرات لدى كل من القطاعين في إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها .

تابع: «لما كان يعقد هذا المؤتمر على أرض لبنان، أردنا أن نواكب جهود الحكومة اللبنانية بقيادة الرئيس الحريري لتفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بعد تشكيل الحكومة التي نتمنى ان يكون في القريب العاجل، حتى تباشر الدولة في ظل الوضع الاقتصادي والسياسي الضاغط بالقيام بالاصلاحات الضرورية والملحة على صعيد المالية العامة وتطوير البنى التحتية المترهلة، وتحسين بيئة الأعمال في ظل التغيب المتواصل للإنفاق الاستثماري، بهدف وضع البلاد على السكة الصحيحة تمهيدا لتطبيق مقررات مؤتمر سيدر CEDRE الذي قدم للبنان دعما بقيمة نحو 11 مليار و800 مليون دولار.»

ثم ألقى رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية كلمة، لفت فيها الى أنه من خلال تجربتنا، نستطيع ان نؤكد ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدأت تشق طريقها، خصوصا مع الحكومة الحالية برئاسة الرئيس سعد الحريري، وقد تجسد ذلك عبر التعاون في أكثر من ملف وكذلك بإقرار قانون الشراكة بين القطاعين. لكن لمواجهة التحديات ولتحقيق تقدم أسرع على مسار التنمية، المطلوب تغيير العقلية المحافظة السائدة التي تعمل على قاعدة ما لله وما لقيصر لقيصر، الى عقلية تؤمن بعمق بأن مصلحة القطاع العام والقطاع الخاص هي مصلحة واحدة، هي مصلحة البلد. في كل الاحوال ننتظر بفارغ الصبر تشكيل الحكومة، للسير بكل المشاريع التي ترضي طموح اللبنانيين، ومنها التنمية المستدامة .

بعدها، ألقى ثابت كلمة لفت فيها الى «ان خطة عمل اجندة 2030 تؤكد اهمية تضافر الجهود من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني واكاديمي وسائر الشركاء من اجل انجاح العملية التنموية المنشودة وجعلها مستدامة. كما تؤكد ايضا هذه الاجندة ضرورة تكامل مصادر التمويل من اجل تنفيذها»، مشيرا الى «ان التنمية المستدامة الشاملة والعادلة تصبح واقعا بقدر ما تكون المجتمعات قادرة على ارساء شراكات عضوية من القطاع العام والقطاع الخاص، ومصادر التمويل الجديدة المبتكرة.»

وأكد الصباح «اننا في اتحاد المصارف العربية نتطلع الى ان نخطو خطوات كبيرة على طريق تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وسنولي هذا التوجه جل اهتمامنا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في بعض دولنا العربية التي عانت من احداث واضطرابات وتحتاج الى اعادة تمويل

بنى تحتية تسهم في ايجاد الارضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في كافة القطاعات ولكل الطبقات الاجتماعية على اختلافها.»  
بدوره، اشار الحميدي الى «بعض المؤشرات التي تضمنها تقرير افاق الاقتصاد العربي، الذي اطلقه الصندوق عن شهر ايلول الماضي»، ومما قال: عربيا وفي ما يتعلق باتجاهات النمو العربي، فقد شهد اداء الاقتصادات العربية تحسنا خلال عام 2018، مستفيدا من الارتفاع في مستويات الطلب الخارجي، ومن الزيادة المسجلة في اسعار النفط العالمية، ومن بدء ظهور الاثار الايجابية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في عدد من هذه الدول. وبناء عليه، فقد تم رفع توقعات النمو للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 الى نحو 2.3%».

اما السعيد فتطرق الى استراتيجية مصر الوطنية على تحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في رؤية مصر 2030 التي تم اطلاقها في حضور رئيس الجمهورية في شباط عام 2016، ولفتت الى صياغة واعداد هذه الاستراتيجية من خلال شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني: وهو ما نطلق عليه المثلث الذهبي لتحقيق التنمية، وان يكون تنفيذ هذه الاستراتيجية وما تضمنته من محاور وبرامج مختلفة للعمل من خلال شراكة فاعلة ايضا بين كل هذه الاطراف الثلاثة.

وأكد حاكم مصرف لبنان سلامة ان «لبنان يستفيد من الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وان نجاح هذه الشراكة يفيد الاقتصاد اللبناني ويحفز النمو ويوفر فرص عمل.»  
وقال: «إننا نقدر أن كل مليار دولار أميركي مستثمر يولد نمواً بنسبة 2%. ونحن نأمل أن تكون مشاركة القطاع الخاص عن طريق الرسملة أساساً، وأن يبقى التمويل من خلال الدين محدوداً، بعد أن بلغت مديونية القطاع الخاص تجاه القطاع المصرفي ما يمثل 110% من الناتج المحلي كما نأمل أن يكون مصدر التمويل خارجياً، وذلك حفاظاً على ميزان المدفوعات»، مشدداً على «ان الشراكة حاجة للقطاع العام لكي يستمر بلعب دوره الريادي في التنمية دون زيادة الدين العام.»

واختتمت كلمات الافتتاح بكلمة للرئيس السنيورة مما قال فيها: «نحن في لبنان، قد حددت الحكومة اللبنانية أولوياتها في هذا المجال، وقدمت رؤية متكاملة لتعزيز الاستقرار وإطلاق النمو والتنمية المنطقية، ومجالات إيجاد فرص العمل الجديدة. وفي هذا النطاق تكمن أهمية انعقاد مؤتمر سيدر في مطلع هذا العام، ورؤيته بشأن تطبيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة في لبنان. وهذه الرؤية تركز وبشكل أساسي على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهذه الشراكة هي موضع ثقة عالية لما توفره من قدرات وإمكانات وخبرات وفرص واعدة. وهذا ما مهدت اليه الحكومة عمليا عبر اقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام الماضي.»

اضاف: «في هذا الإطار، لا بد لي من أن أشير وأنوه بما قامت به الحكومة مؤخرا لجهة إطلاق ثلاثة مشروعات رئيسية في البنى التحتية سوف تشكل مع كثير غيرها قاطرة لدفع عجلة النمو والتنمية في لبنان وهي: توسيع مطار رفيق الحريري الدولي، والطريق الدولي لقاء رسم مرور من خلدة جنوبي بيروت إلى العقبية في شمال لبنان، ومشروع مركز لبنان الوطني للبيانات. علما أن هناك العديد من المشروعات الأخرى التي سيتم اطلاقها تباعا في المراحل القادمة والتي ستشكل فرصا استثمارية جديدة ومهمة للقطاع الخاص وواعدة للاقتصاد الوطني.»

بعد الافتتاح، جرى حفل تكريم للشخصيات والقيادات العربية، أعلن خلاله الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح عن جائزة الرؤية القيادية للدكتور الحميدي كما اعلن عن الشخصية المصرفية العربية لهذا العام وهو الرئيس التنفيذي للاستشاريين في مجال المال والاستثمار البحري، عبدالله السعودي. وبعد أخذ صورة تذكارية جال الحضور على المعرض المرافق للمؤتمر.

المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية يناقش قضايا شراكة القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية  
(الشعب اليومية أونلاين)

2018:11:16

بيروت 15 نوفمبر 2018 / بالتزامن مع مرور 45 عاما على تأسيسه افتتح اتحاد المصارف العربية هنا اليوم (الخميس) المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018 تحت عنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اهداف التنمية المستدامة".

وأكد رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة ممثلا رئيس الوزراء اللبناني المكلف تشكيل الحكومة سعد الحريري في كلمة في الافتتاح على ضرورة إصلاح الدول العربية لماليتها العامة وتفعيل دور القطاع الخاص بمواجهة تحديات تنامي العجزات والدين العام وشح السيولة.

ودعا إلى تطوير أساليب تمويل الحاجات الاساسية وعدم الاعتماد على الموازنات العامة بالاستعانة بالقطاع الخاص لما يوفره من موارد مالية وكفاءة في الانتاج لتحقيق التنمية المستدامة.

ولفت إلى تزايد التداعيات التي تحملها الإجراءات الحمائية والعقابية وتزايد عجوزات الموازنات العامة وتنامي أحجام الديون العامة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، مشددا على أهمية تحديث الأطر المؤسسية التي ترعى وتنظم عمل القطاع الخاص في الدول العربية.

بدوره شدد رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد جراح الصباح على الحاجة للشراكة بين القطاعين العام والخاص تلبية لما تتطلبه عملية التنمية من امكانات وخبرات.

ولاحظ أدراك صانعي القرار في المنطقة العربية لأهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة عبر لحظ دور كبير لهذا القطاع في خطط التحول الاقتصادي للدول العربية مثل السعودية ومصر.

وأكد تطلع اتحاد المصارف العربية إلى خطوات كبيرة على طريق تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وخصوصا في بعض الدول العربية التي عانت من اضطرابات وتحتاج إلى إعادة تمويل البنى التحتية.

من جهته أشار رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عبد الرحمن الحميدي إلى أن توقعات النمو للدول العربية كمجموعة خلال العام الحالي تقارب نحو 2,3 بالمئة فيما أن التوقعات الخاصة بالنمو خلال العام المقبل تبلغ 3 بالمئة تقريبا.

ولفت إلى أن استراتيجية عمل لصندوق النقد العربي للفترة 2015-2020 تتضمن كهدف أول دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية.

من جانبه اعتبر حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة أن لبنان يستفيد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تحفز النمو وتوفر فرص عمل.

وشدد على "أن الشراكة حاجة للقطاع العام لكي يستمر بلعب دوره الريادي في التنمية دون زيادة الدين العام."

وتوقع سلامة أن ينمو الاقتصاد اللبناني بنسبة 2 بالمئة في العام الحالي ، معتبرا أنها نسبة قريبة من معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقال إن التقديرات تشير إلى أن كل مليار دولار أمريكي يستثمر في لبنان من شأنه أن يولد نموا بنسبة 2 بالمئة.

وأوضح أن " الودائع الدولارية وصلت إلى نسبة 70 في المئة وأن التبادل الاقتصادي بالدولار في لبنان بلغ نسبة تفوق 75 في المئة."

بدوره قال رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثمارات ضخمة تحتاج إلى آليات تمويل مبتكرة وإلى تعاون القطاعين العام والخاص فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي."

وأشار إلى أن الخسائر الناتجة عن الحروب والصراعات في المنطقة العربية منذ العام 2011 تجاوزت 900 مليار دولار مما يستدعي شراكة القطاعين العام والخاص في الاعمار وتحقيق التنمية المستدامة.

أما الأمين التنفيذي بالإنابة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكوا" منير ثابت فقد أشار إلى أهمية تضافر الجهود من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني وأكاديمي من أجل أنجاح العملية التنموية.

وأشار إلى أن "التنمية المستدامة تصبح واقعا بقدر ما تكون المجتمعات قادرة على إرساء شراكات عضوية من القطاعين العام والخاص."

وشدد على أهمية توافر البيئة التشريعية لتحفيز القطاع الخاص وتغيير النهج القائم على خصخصة المنافع العامة وتعميم المخاطر.

من جهتها أشارت وزيرة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري في مصر هالة السعيد إلى أن "رؤية مصر 2030 " التي أطلقت عام 2016 تعتمد على "المثلث الذهبي لتحقيق التنمية" في شراكة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ولفتت إلى تحقيق مصر سلسلة من الاجراءات والاصلاحات التشريعية والمؤسسية لتهيئة بيئة جاذبة للاعمال وزيادة الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص وتكثيف الاستثمار في مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة إضافة إلى إصلاح الجهاز الاداري للدولة والتوجه للتحول الى مجتمع رقمي.

ومنح المؤتمر خلال حفل الافتتاح "جائزة الرؤية القيادية" لرئيس صندوق النقد العربي عبد الرحمن الحميدي وجائزة "الشخصية المصرفية العربية" للرئيس التنفيذي ل"استشاريين في مجال المال والاستثمار" في

البحرين عبد الله السعودي كما منح المؤتمر الرئيس التنفيذي للاستشاريين في مجال المال والاستثمار البحري  
عبدالله السعودي لقب "الشخصية المصرفية العربية للعام 2018".

يذكر أن أعمال المؤتمر تستمر على مدى يومين وتتناول جلساته قضايا "الشراكة من أجل التنمية" و"تحقيق  
أهداف التنمية المستدامة والمراجعة الوطنية الاختيارية" و"تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر ريادة  
الاعمال والابتكار" و"الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لانجاح الشراكة وتحقيق أهداف التنمية واسبوع  
ريادة الاعمال العالمي" و"الاندماج المالي للمرأة والشباب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا".



صرخة مدوية أطلقها رئيس المجلس العربي للمياه الدكتور محمود أبو زيد تكشف النقاب مجدداً عن التحديات الكارثية التي تواجه المنطقة العربية جراء ندرة المياه وضرورة وضع إستراتيجية سريعة ومحددة لمواجهة المخاطر المحتملة لتلك الأزمة التي قد تكون فتيل إشعال الحروب خلال العقود المقبلة.

أرقام مفزعة ساقها أبو زيد خلال كلمته أمس الأحد على هامش اجتماع مجلس المحافظين العربي للمياه؛ لمناقشة خطة عمله خلال (2019-2021)، تعكس خطورة الموقف، فالمنطقة العربية لديها 1% فقط من المياه العذبة على مستوى العالم، فيما تأتي أكثر من 60% من مياه الأنهار من خارجها ويقع 40% من سكانها في مناطق الشح المائي، هذا بخلاف ما كشفه بأن هناك 14 دولة عربية تعد من بين الدول الأكثر معاناة من ندرة المياه على مستوى العالم.

أزمة ليست بالجديدة وتصريحات لم تكن الأولى من نوعها، غير أن الوضع يتفاقم سوءاً، مياه تزداد ندرة في ظل اختلال متفاقم بين المتوافر والطلب بسبب عوامل بعضها طبيعي وبعضها الآخر يعود لسياسات رسمية وممارسات شعبية أسرفت في الاستهتار باحتياجات الدول العربية من المياه العذبة، مشهد ينذر بالأسوأ في المدى القريب ما يقتضي صحوة تلتفت لخطورة التحديات وتبحث في الحلول الناجعة لها.

“الأثرى نفيًا لكن الأفقر مائيًا” هذا هو الوصف الأنسب للمنطقة العربية وفي ذلك مفارقة لا يردم الهوة بين قطبيها مال ولا فائض الحديث عن مؤامرة تحاك، إذ تشير العديد من التقارير إلى أن ما يقرب من ثلثي الدول العربية تعاني الفقر المائي المدقع، و105 ملايين نسمة محرومين من مياه الشرب النقية.

علاوة على ذلك فإن قرابة 14 دولة عربية ترزخ تحت خط الفقر العالمي، من أبرزها الأردن الذي يأتي ترتيبه بأقل من 10% من خط الفقر العالمي، هذا بخلاف ضعف كفاءة الاستخدامات المائية إذ تجاوز معدل الفاقد 61% من مجمل الموارد المائية المستخدمة في الري في جميع الدول العربية، حسبما كشف المؤتمر العربي الثالث للمياه الذي عقد في الكويت مايو الماضي.

المؤتمر حذر من أن في ظل استمرار الوضع الراهن حيال التطور العمراني والنمو السكاني، فإن المنطقة العربية ستكون بحاجة لـ550 مليار متر مكعب من المياه اعتباراً من العام 2025 لتحقيق الأمن المائي والغذائي، وفق ما جاء على لسان أمين عام وزارة المياه والري الأردني علي صبح.

فيما أشار محمد الحمدي، الخبير في مجال المياه في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، إلى أن 75% من سكان الوطن العربي يقعون تحت خط الفقر المائي المحدد بألف متر مكعب للفرد سنويًا، فيما 35% منهم نصيبهم من المياه المتجددة أقل من 500 متر مكعب سنويًا للفرد، وهو ما يُعتبر معدلاً متدنياً جداً من نصيب الفرد من المياه.

الجراح: شراكة القطاعين العام والخاص تُحقّق التنمية المستدامة (البشائر)  
الاثنين 19 نوفمبر 2018

ألقي الشيخ محمد الجراح الصباح، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، كلمة، في حفل إفتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018 "الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، والذي أقيم في العاصمة اللبنانية بيروت.

وإليك نص الكلمة:

دولة الرئيس الأستاذ سعد الحريري ممثلاً بدولة الرئيس فؤاد السنيورة

سعادة الأستاذ رياض سلامة حاكم مصرف لبنان

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس الإدارة، صندوق النقد العربي

معالي الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، جمهورية مصر العربية

سعادة الدكتور جوزف طرييه، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية

سعادة الأستاذ محمد شقير، رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية

سعادة الأستاذ منير تابت، الأمين التنفيذي بالإنابة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-UN (ESCWA)

السادة أعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

أيها الحضور الكريم،

أرحّب بكم جميعاً وأتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري على رعايته للمؤتمر وتشريفنا بحضوره لإفتتاح فعالياته، رغم إنشغالات دولته الكثيرة. كما يسعدني أن أرحب بمعالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، والشكر والتقدير لسعادة الأستاذ رياض سلامه - حاكم مصرف لبنان على حضوره ودعمه الدائم لنشاطات إتحاد المصارف العربية.

كما يسعدني أن أرحّب بضيوفنا الأعزّاء من دولنا العربية الشقيقة، وأصحاب المعالي والسيادة والسعادة، وأخصّ بالترحيب السادة أعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، وكلّ الإخوة الذين حرصوا على مشاركتنا هذا المؤتمر السنوي في بيروت العزيزة، الذي يتزامن مع الذكرى الـ 45 لتأسيس الإتحاد التي ستشهد حفلاً تكريمياً لكافة المؤسسات المصرفية والمالية التي ساهمت في دعم مسيرة الإتحاد ووقفت إلى جانبه في كل الظروف.

أيها الحضور الكريم،

مؤتمرنا اليوم يركّز على الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما تعلمون أيّها السادة، فقد زاد الإهتمام بتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ مطلع التسعينات بعد أن إتضح بأن عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية تعتمد على حشد جميع إمكانات المجتمع بما فيها طاقات وموارد وخبرات لدى القطاعين، لذلك لا تزال الدول المتقدّمة والنامية على حدّ سواء تسعى إلى بناء علاقات تشاركيّة تسهم فيها قطاعات المجتمع في توحيد المشاريع والأعمال وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أهدافها على أساس مشاركة فعلية، وحوكمة جيّدة، ومساءلة شفافة، ومنفعة متبادلة.

أيها الحضور الكريم،

أمام التحديات التي تواجه منطقتنا العربية اليوم، والتي تعيق تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وإستناداً إلى الأهداف التنموية للألفية الجديدة، إختار إتحاد المصارف العربية أن يعقد مؤتمره المصرفي العربي السنوي لعام 2018، إنطلاقاً من أن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جوهره، هو آلية أو وسيلة لتقديم خدمات معيّنة، وقد أصبح مصطلحاً شائعاً في دوائر الأعمال والحوكمة، ولا سيّما في مجال التنمية الإقتصادية، مع الإشارة إلى إدراك صانعو القرار في المنطقة العربية لأهميّة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر لحظ دور كبير لهذا القطاع في خطط التحوّل الإقتصادي الإستراتيجي للدول العربية، كروية 2030 لكل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وبعض الدول العربية الأخرى.

أيها الحضور الكريم،

إننا في إتحاد المصارف العربية نتطلّع إلى أن نخطوا خطوات كبيرة على طريق تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وسنولي هذا التوجّه جلّ إهتمامنا لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية خصوصاً في بعض دولنا العربية التي عانت من أحداث وإضطرابات وتحتاج إلى إعادة تمويل بنى تحتية تسهم في إيجاد الأرضية المناسبة لإستقطاب الإستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في كافة القطاعات ولكل الطبقات الإجتماعية على إختلافها.

أجدّد شكري وتقديري لدولة الرئيس الحريري، ولسعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامه ولمعالي الدكتور عبد الرحمن الحميدي، وإلى كل من حرص على مشاركتنا هذا اللقاء، متمنياً التوفيق والنجاح لأعمال هذا المؤتمر وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وشكراً لإصغائكم،

اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى (اليوم السابع)  
الإثنين، 19 نوفمبر 2018

أوصى، اتحاد المصارف العربية، فى نهاية المؤتمر المصرفى العربى، الذى عقد فى بيروت، بتعبئة كافة الموارد المتاحة لتعزيز الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والقطاعات المصرفية والجامعات ومراكز البحوث العلمية، وتطوير برامج وطنية متخصصة تهدف إلى تحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى لرواد الأعمال العرب.

وأكد المؤتمر على توجيه استثمارات جديدة نحو البنية التحتية المستدامة التى تساعد المدن والعواصم العربية على التكيف مع تغير المناخ وغيرها من التحديات، وتعطى زخماً للنمو الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى، وتفعيل دور القطاع المالى عبر تكاتف الجهود بين الحكومات والبنوك المركزية والمصارف لتعزيز الشمول المالى من خلال دعم وتطوير وتبنى ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع خاصة الفقيرة منها، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى القنوات المالية الرسمية.

ولفت المؤتمر إلى توفير ما يعرف بـ"التمويل المستدام" الذى يتم من خلاله دمج قضايا البيئة وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية فى فكر وممارسات المصارف والمؤسسات المالية، ومشاركة القطاع الخاص فى دعم وتنفيذ مشاريع تعنى بالبنية التحتية لطالما قدمها القطاع العام منفرداً، مثل المستشفيات والمدارس والطرق والجسور والأنفاق ومحطات المياه والكهرباء والصرف الصحى، وتبنى الحكومات العربية توجهاً جاداً للتحويل إلى مجتمع رقمى، وتحفيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتحقيق الشمول المالى كأحد الدعائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

وأكد اتحاد المصارف العربية على دعم المؤسسات المالية فى تبنى أفضل البرامج والتجارب التى أثبتت نجاحها وفعاليتها فى إطار التمكين الاقتصادى للشباب والمرأة، والتى تشمل على الربط بين الخدمات المالية وغير المالية، وتمويل وتطوير البنى التحتية الاقتصادية على سبيل المثال الأقطاب الزراعية وآليات الإحتضان "المرئى والإقتراضى" والمناطق الحرة والصناعية وربطها بآليات وبرامج ريادة الأعمال، وتوسيع وتطوير الخدمات المالية القائمة كصناديق رأس المال الإستثمارى والتمويل الملائكى والتمويل الجماعى بالإضافة إلى تطوير آليات تمويلية تتوافق مع التمويل الإسلامى.

وأكد المؤتمر على تحفيز وإطلاق العنان للإبتكار والإبداع لدى الشباب من خلال تطوير وتحديث مناهج التعليم التى تأخذ بعين الاعتبار ربط التعليم بالإبتكار والإحتضان مما يؤدى إلى ريادة الأعمال، وتشجيع الإستثمار والتعاون والشراكات بين رواد الأعمال لتحقيق النمو الاقتصادى.

وتركزت أوراق المتحدثين ومداخلاتهم خلال جلسات المؤتمر على الآليات التى توفرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة.

وألقى كلمات خلال المؤتمر رئيس وزراء لبنان السابق، فؤاد السنيورة، ممثلاً لرئيس وزراء لبنان، سعد الحريرى، ورياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فى مصر، والشيخ محمد جراح الصباح، رئيس اتحاد المصارف العربية، والدكتور عبد

الرحمن عبد الله الحميدى، الرئيس والمدير العام لصندوق النقد العربى، والدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولى للمصرفيين العرب، ومحمد شقير، رئيس الهيئات الاقتصادية فى لبنان، ومنير ثابت، الأمين التنفيذى بالإنابة لمنظمة الإسكوا.

وأقام اتحاد المصارف العربية، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبنانى، سعد الحريرى ممثلاً برئيس الوزراء السابق، فؤاد السنيورة، المؤتمر المصرفى العربى السنوى، على مدار يومين، فى العاصمة اللبنانية، بيروت، بحضور ما يزيد عن 1000 شخصية اقتصادية ومالية ومصرفية لبنانية وعربية وأجنبية بمن فيهم وزراء مال واقتصاد ومحافظى بنوك مركزية ورؤساء بنوك ومؤسسات مالية.

ندوة لليونيسكو في القاهرة حول التعليم الجامع والدمج التربوي للأطفال ذوي الإعاقة في دول أزمات  
(الوكالة الوطنية للإعلام)  
الإثنين 19 تشرين الثاني 2018

وطنية - نظم مكتب اليونيسكو الإقليمي في بيروت، بالشراكة مع مكتب اليونيسكو في القاهرة ومقر اليونيسكو الرئيسي في باريس، ندوة إقليمية في القاهرة ليومين، حول "التعليم الجامع والدمج التربوي للأطفال ذوي الإعاقة، خصوصا في الدول التي تعاني من أزمات". شارك فيها نحو 50 شخصا من مسؤولين حكوميين وأكاديميين ومهتمين برعاية الأطفال المعوقين وأصحاب مصلحة في "التعليم للجميع"، ووكالات الأمم المتحدة - مكتب اليونيسف الإقليمي، الإسكوا، والمانحين الاتحاد الأوروبي، "Dfid"، "JICA"، "MiSK" و "USAID" كما شارك فيها ممثلين عن السعودية، ومصر، والسودان، وفلسطين، والعراق، وليبيا، واليمن، وسورية، وسلطنة عمان، والأردن، ولبنان وممثلين عن "مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية".

وأشار بيان لليونيسكو الى ان الندوة، "تأتي تتويجا لدراسات وطنية في خمس دول عربية هي المغرب، السودان، مصر، عمان وفلسطين، في مجال التعليم الجامع دعما لجهود اليونيسكو لضمان تكافؤ الفرص في التعليم والتعلم للجميع، وهي تهدف إلى تعزيز وتطوير وتنفيذ منحى الحق في التعليم في السياسات والبرامج التعليمية مع التركيز على الأطفال المهمشين وذوي الإعاقات. كما تأتي كمرحلة أخيرة من المشروع الذي تموله "مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الخيرية" والذي يهدف إلى دعم جهود الدول العربية لتوفير فرص التعليم الجيد للجميع، خصوصا الأطفال ذوي الإعاقة في مناطق النزاع."

وأوضح ان "جلسات العمل تطرقت الى مواضيع عدة، منها: تحليل للدراسات الوطنية واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الناجحة في توفير فرص التعليم والتعلم لجميع الأطفال المهمشين والأطفال في مناطق النزاع، آليات الدمج التربوي في حالات الطوارئ، الحملة العالمية حول الحق في التعليم - المفاهيم المرتبطة بالدمج التربوي، آليات المناصرة في الحق في التعليم، والتكنولوجيا المساندة في حالات الإعاقة."

وسوف تسهم مخرجات الندوة في الإعداد للمؤتمر العالمي حول "الدمج التعليمي" الذي سوف يعقد في منتصف عام 2019 بمناسبة مرور 25 عاما على "مؤتمر سلامنكا" الذي أقر استراتيجية التعليم الجامع للأطفال ذوي الإعاقة، الذي يركز على تعليم أطفال ذوي الإعاقة مع أقرانهم في المدارس العامة، وكذلك ممثلين من المنظمات الدولية، اليونيسكو واليونيسيف ورعاية الأطفال ومنظمة "بلان".

ووقع المذكرة معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، ومعالي أ. د. مروان عورتاني، رئيس أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا.

وجاء في بيان صادر عن اللقاء: (( قالت عوض، أن مذكرة التفاهم هذه تأتي في سياق تعزيز التعاون المشترك وتطوير العمل في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيف هذه البيانات لخدمة الأهداف والغايات الوطنية، بإعتبار أن المؤسسة الإحصائية تعمل على إنتاج الرقم الإحصائي الرسمي في فلسطين، ويتوفر لديها العديد من الإحصاءات المنشورة والبيانات الخام المؤهلة للاستخدام العام، وتعمل على نشر وتعميم هذه البيانات وتعظيم الاستفادة منها في مجال التخطيط والبحوث والدراسات العلمية والأكاديمية. وأضافت عوض ان الجهاز المركزي لديه الرغبة والاستعداد للتعاون مع أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا في مجال تعظيم الاستفادة من البيانات الإحصائية في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وأشاد عورتاني بتوقيع مذكرة التفاهم، والتي تؤسس لشراكة استراتيجية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تهدف إلى تطوير ومأسسة واستدامة المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والذي من شأنه أن يوفر البيانات والمؤشرات الإحصائية والدراسات المسحية الدورية لمختلف جوانب العلوم والتكنولوجيا والابتكار، في مختلف القطاعات الأكاديمية والإنتاجية والحكومية، بالإستناد إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، وبالتعاون الوثيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة. مؤكداً على أهمية أن تشكل تلك المؤشرات مدخلات حيوية لوضع الخطط وبلورة السياسات وتحديد الأولويات ورصد الاتجاهات وتقييم الأداء. ونوه عورتاني بأن جعل تلك المؤشرات جزءاً لا يتجزأ من الإحصاءات الحكومية يشكل خطوة هامة نحو إبراز مكانة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ودورها في التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأكد على الدور الهام للأكاديمية في تعزيز قدرات دولة فلسطين في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيفها نحو بناء إقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة بما فيها بناء القدرات ودعم صياغة الخطط والسياسات وترشيد أدوار مكونات منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها والاستفادة من الطاقات العلمية الهائلة لعلماء وخبراء فلسطين في الشتات في بناء وطنهم الأم. ورحب عورتاني بانضمام شركاء آخرين الى هذه الاتفاقية وهذا المسعى الرحب من التعاون والشراكة. وأختتم بالقول بأن اهتمام الأكاديمية بمرصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار يعود إلى عدة سنوات حيث عملت الأكاديمية مع "الاسكوا" و"اليونسكو" على استحداث مرصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في صيغته التجريبية الأولى.))

#### "تطوير الإطار النظري والمنهجية العلمية "

أضاف البيان: ((وتهدف مذكرة التفاهم إلى تطوير الإطار النظري والمنهجية العلمية للرصد الدوري للمؤشرات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار طبقاً للممارسات الدولية المعيارية في هذا المجال، وبالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية الشريكة والهيئات الدولية ذات الاختصاص، وإجراء المسوحات والدراسات المسحية الدورية المناسبة في القطاعات المستهدفة وبما يستجيب للحاجات الوطنية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ونشر نتائج المسوحات والتقارير الإحصائية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار، وإصدار نشرات دورية حول وضعية وحالة العلوم والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. وكذلك تحليل البيانات وتسهيل استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة والاستناد إليها كمدخلات لترشيد وتسوية السياسات، بالإضافة الى تطوير قواعد بيانات حول الكفاءات والخبرات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتيسير الاستخدام المتبادل للمصادر المعرفية مثل البيانات والمرافق



والتقنيات والنظم، مع الالتزام بالحفاظ على الخصوصية والسرية في الحالات الموجبة لذلك، إضافة إلى الالتزام المشترك نحو مأسسة واستدامة مجالات التعاون الواردة أعلاه من خلال إنشاء)).

## اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى (شبكة الفرسان) 19 نوفمبر 2018

اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى شبكة الفرسان نقلا عن اليوم السابع ننشر لكم اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى، اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى ننشر لكم زوارنا جديد الاخبار اليوم عبر موقعنا شبكة الفرسان ونبدء مع الخبر الابرز، اتحاد المصارف العربية يوصى بتطوير برامج لتحفيز الابتكار والتمكين الاقتصادى.

شبكة الفرسان أوصى، اتحاد المصارف العربية، فى نهاية المؤتمر المصرفى العربى، الذى عقد فى بيروت، بتعبئة كافة الموارد المتاحة لتعزيز الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والقطاعات المصرفية والجامعات ومراكز البحوث العلمية، وتطوير برامج وطنية متخصصة تهدف إلى تحفيز الإبتكار والتمكين الاقتصادى لرواد الأعمال العرب.

وأكد المؤتمر على توجيه استثمارات جديدة نحو البنية التحتية المستدامة التى تساعد المدن والعواصم العربية على التكيف مع تغير المناخ وغيرها من التحديات، وتعطى زخماً للنمو الإقتصادى والاستقرار الإجتماعى، وتفعيل دور القطاع المالى عبر تكاتف الجهود بين الحكومات والبنوك المركزية والمصارف لتعزيز الشمول المالى من خلال دعم وتطوير وتبنى ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع خاصة الفقيرة منها، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى القنوات المالية الرسمية.

ولفت المؤتمر إلى توفير ما يعرف بـ"التمويل المستدام" والذى يتم من خلاله دمج قضايا البيئة وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية فى فكر وممارسات المصارف والمؤسسات المالية، ومشاركة القطاع الخاص فى دعم وتنفيذ مشاريع تعنى بالبنية التحتية لطالما قدمها القطاع العام منفرداً، مثل المستشفيات والمدارس والطرق والجسور والأنفاق ومحطات المياه والكهرباء والصرف الصحى، وتبنى الحكومات العربية توجهها جاداً للتحويل إلى مجتمع رقمى، وتحفيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتحقيق الشمول المالى كأحد الدعائم لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمستدامة.

وأكد اتحاد المصارف العربية على دعم المؤسسات المالية فى تبني أفضل البرامج والتجارب التى أثبتت نجاحها وفعاليتها فى إطار التمكين الاقتصادى للشباب والمرأة، التى تشمل على الربط بين الخدمات المالية وغير المالية، وتمويل وتطوير البنى التحتية الإقتصادية على سبيل المثال الأقطاب الزراعية وآليات الإحتضان "المرئى والإفتراضى" والمناطق الحرة والصناعية وربطها بآليات وبرامج ريادة الأعمال، وتوسيع وتطوير الخدمات المالية القائمة كصناديق رأس المال الإستثمارى والتمويل الملائكى والتمويل الجماعى بالإضافة إلى تطوير آليات تمويلية تتوافق مع التمويل الإسلامى.

وأكد المؤتمر على تحفيز وإطلاق العنان للإبتكار والإبداع لدى الشباب من خلال تطوير وتحديث مناهج التعليم والنمى تأخذ بعين الاعتبار ربط التعليم بالإبتكار والإحتضان مما يؤدى إلى ريادة الأعمال، وتشجيع الإستثمار والتعاون والشراكات بين رواد الأعمال لتحقيق النمو الاقتصادى.

وتركزت أوراق المتحدثين ومدخلاتهم خلال جلسات المؤتمر على الآليات التي توفرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة.

وألقى كلمات خلال المؤتمر رئيس وزراء لبنان السابق، فؤاد السنيورة، ممثلاً لرئيس وزراء لبنان، سعد الحريري، ورياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر، والشيخ محمد جراح الصباح، رئيس اتحاد المصارف العربية، والدكتور عبد الرحمن عبد الله الحميدى، الرئيس والمدير العام لصندوق النقد العربي، والدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ومحمد شقير، رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان، ومنير تابت، الأمين التنفيذي بالإنابة لمنظمة الإسكوا.

وأقام اتحاد المصارف العربية، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني، سعد الحريري ممثلاً برئيس الوزراء السابق، فؤاد السنيورة، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، على مدار يومين، في العاصمة اللبنانية، بيروت، بحضور ما يزيد عن 1000 شخصية اقتصادية ومالية ومصرفية لبنانية وعربية وأجنبية بمن فيهم وزراء مال واقتصاد ومحافظى بنوك مركزية ورؤساء بنوك ومؤسسات مالية.